

وقال ابو حنيفة تصح الاضحية للاختصاص ولا اعتناء فقال
مالك تصح مع اتفاق المصنفه وقال احمد تصح في كل شيء وشركها الجوه فاسده
فكان يشتركا بعين مال وبنوعا عابجا بينهما ويشتركا في البيع وقال ابو حنيفة تصح

مسطور يتضمن الشركه

عندنا ما اشترك عليه فلان
وفلان اشتركا على فتوى الله تعالى وايتا طاعته واشتمال مراقتته
والنصيحه من كل واحد منهما الاخره السر والعلانيه ما اخرج كل واحد منهما
من ماله كذا وططا حتى صار مالا واحدا لا يتغير بعضه عن بعض واذا
كل واحد منهما لصلحيه في الموقوفه مال الشركه بالبيع والشراء الاخذ
والعطاء والشاخره والمعاوضه وما برأ من حرمه المصلحه فاحصل في ذلك

مسطور يتضمن شركه مستوفاه

من فصل وزج كان بينهما بالسويه وما كان والعياد بايه من يتفر وخسران كان
عليهما بالسويه رصيا بذالك واقفا عليه وبارزاهوا شهيدا عليهما بذالك
في صحه منهما وسلامه وخوار امره ناسخ لنا كذا
هذا ما اشهد عليه فلان بن فلان وفلان بن فلان اشتركا على توك
الله تعالى وطاقته وخوفه ومراقتته والنصيحه من كل منهما لصلحيه والعمل
على رضى الله سبحانه في البيع والشراء والاخذ والعطاء وان كل واحد منهما

المسعي باطنه جميع الدين المعين باطنه لرب الدين المسعي باطنه باذنه

مسطور يتضمن شركه في الوجه والبدن

له من ذلك وكعمل على ما تقدم بشرحه
ولا يجوز الا باذن المصنوع بخلاف ضمان المال فان يجوز شرعا وصورته حصن
المستودع لوم تاريخه فلان بن فلان ومثني وكمل وجهه ولبن فلان بن فلان او
وجهه فلان بن فلان مع بدنه فلان بن فلان ليجزوه ويسلمه اليه متى طلبه
سنة او متى التمس لخصا ره منه في ايامها راو في مده معلومه ما شرعا
وكفاله تامه باذنه في ذلك الا اذا اشركي ويزاد بعد ذلك متى عجز عن احضاره
لزمه القيام بما على المكفول المسمي اعلاه من الدين المعين اعلاه لرب الدين المسمي
اعلاه وذلك جازي بل منه بعض العلماء ومحل العمان موت المصنوع دون سفته
وعيبته **باب الشركه** تصح الشركه في التذوق والقبضه

باذن كل واحد من الشركه لا يخرج الموقوف ويتصرف الشركه بخير اذن
نصيبه فقط وشروطها ان تكون في مال مشترك عند العقد وخلط
المالين بحيث لا يعقل التمييز وكل من الشركه يكيل صلحيه والمرح والخران
موزع على قدر المالين بحسب قيمته ولو فتح احدهما الشركه الاخذ والشركه
الابيان يشتركان ابا نهما فيما يحصل من كسبهما وهي فاسده

مسطور يتضمن الشركه

Copyright © King Fahd University